



التنسيق الضريبي المغربي-الإفريقي

بين الواقع والمأمول

MOROCCAN-AFRICAN TAX COORDINATION BETWEEN REALITY AND HOPE

مريم رياض

باحثة بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول سطات، المغرب

meryem1riad@gmail.com

مجلة القانون و المجتمع

ISSN : 2737-8101

التنسيق الضريبي المغربي – الإفريقي بين الواقع والمأمول

MOROCCAN-AFRICAN TAX COORDINATION BETWEEN REALITY AND HOPE



Mariam Riad

PhD student

Hassan I University, Settat, Morocco

مريم رياض

باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة الحسن الأول سطات، المغرب

39

الملخص:

إن هذا البحث محاولة للوقوف على مسألة التكامل الاقتصادي المغربي-الإفريقي وذلك بالتركيز على مبدأ التنسيق الضريبي والأسس النظرية المتعلقة به، وملامسة واقع التنسيق الضريبي المغربي الإفريقي والوقوف على سبل نجاحه ومعوقاته.

الكلمات المفتاحية: التنسيق الضريبي – الاتفاقيات الضريبية – الازدواج الضريبي – التكامل الاقتصادي.

Abstract :

This research attempts to present the issue of Moroccan-African economic integration Focusing on the theoretical foundations of tax coordination, and to Understand the reality of

Moroccan-African tax coordination by the identification of the mechanisms that ensure its success and continuity.

Key words: tax coordination - tax agreements -double taxation - economic integration.

مقدمة

ونقص المعلومات بالنسبة للشركات المغربية بخصوص الإطار التفضيلي¹، وتعدد الأنظمة الضريبية والإجراءات غير الجمركية والتنافس الضريبي الدولي، ولعل الاعتماد على مبدأ التنسيق الضريبي بين دول افريقيا هو الخيار الأنسب لتحقيق التكامل الاقتصادي لاسيما أن هناك تأثير متبادل بين التنسيق الضريبي في التشريعات الضريبية وبين التنسيق في المجالات والتشريعات الأخرى.

إن عملية التنسيق الضريبي تتطلب توفير مناخ اقتصادي ملائم وتشريع مستقر ومتشابه إلى حد ما خصوصا في المجال الضريبي، وهذا لن يتحقق إلا بوضع الآليات والأسس التطبيقية لعملية التنسيق الضريبي بشكل يعمل على تماثل وتلاقى المصالح الضريبية وليس تعارضها.²

وبطبيعة الحال وانطلاقا من محتويات الموضوع فإن الإشكالية الرئيسية تتمحور حول:

كيف يمكن أن يساهم التنسيق الضريبي في تحقيق التكامل الاقتصادي المغربي الإفريقي؟

فرضية الدراسة:

عرفت السياسة الافريقية للمغرب تطورا كبيرا في عهد جلالة الملك محمد السادس حيث انفتح المغرب من جديد على القارة الافريقية، كما توجت السياسة الخارجية للمغرب بافريقيا بمجموعة من الإنجازات كان من أهمها العودة إلى منظمة الاتحاد الافريقي مع بداية سنة 2017، والحصول على عضوية مجلس الأمن والسلم الافريقي بداية سنة 2018، بالإضافة إلى ذلك توسيع الاستثمارات بالعديد من الدول الافريقية.

ولقد أولى المغرب أهمية كبرى لتطوير علاقاته مع محيطه الافريقي وذلك بالاعتماد على عدد كبير من اتفاقيات التعاون والتي ارتكزت بالأساس على الحماية المتبادلة للاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي وخفض أو الغاء رسوم الاستيراد، وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي المغربي مع الاستفادة من مزايا هذا التكامل من تحرير السلع والخدمات وعوامل الإنتاج زيادة على تنسيق المعايير التقنية والتعاون في السياسات الاقتصادية التي تعمل على إحداث التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتظل فعالية التعاون بين المغرب وافريقيا مرهونة بعدة تحديات تتمثل في النقص الهيكلي الذي تعاني منه البلدان السائرة في طريق النمو،

¹ نورة الحفيان، أحمد صليحي، "الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية الافريقية" دراسات سياسية 14 سبتمبر 2018، شوهد في 2021/05/02 في موقع المعهد المصري للدراسات www.eipss-eg.org

² عزوز علي، عيادي عبد القادر، "الحوكمة الضريبية كمدخل لتنفيذ التنسيق الضريبي العربي" مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلد 23 العدد 01 السنة 2020 صفحة 640.

التنسيق الضريبي المغربي الإفريقي يحقق تكاملا اقتصاديا ينعكس على باقي القطاعات الحيوية.

ينقسم موضوع الدراسة إلى جزئين المحور الأول: العلاقات المغربية الإفريقية: الواقع والآفاق ومن خلال المحور الثاني: التنسيق الضريبي بين المغرب ودول إفريقيا: المبررات والآمال.

المحور الأول: العلاقات المغربية الإفريقية: الواقع والآفاق

أولا: عن السياسة الإفريقية للمغرب

إن ارتباط المغرب بإفريقيا نجده في كل صفحة من صفحات التاريخ المغربي، كما نلمح آثارها في قوة الدول وانبساطها وفي ضعفها وانحطاطها، إلى حد يجوز الحديث عن أن المغرب يعلو ويرتفع بتدعيم وترسيخ روابطه بإفريقيا ويهبط وينحدر بضمور تلك الروابط وانحلالها وضياعها¹. يؤكد المفكر المغربي عبد الله العروي أن ارتباط المغرب بإفريقيا شيء مؤكد وأنها جزء لا يتجزأ من تاريخه وفيها مستقبله.

لقد أكد الملك محمد السادس على فكرة التواجد والحضور بقوة في القارة الإفريقية، ما يجعل المملكة المغربية بوابة الغرب إلى إفريقيا، مما يسمح بتحسين مكانتها الدولية وكسب الدعم الإقليمي وتحسين اقتصادها. لقد عمل الملك وبشكل شخصي على تأسيس صلات وطيدة بالبلدان جنوب الصحراء الكبرى، فقام بعدة جولات وزيارات إلى دول مختلفة ووقع قرابة ألف

اتفاقية اقتصادية وسياسية وأمنية². وبفضل جهود الملك، زادت وقوت الشركات المغربية التعاون مع إفريقيا جنوب الصحراء في مجالات العمل المصرفي والاتصالات والتأمين والتصنيع، في الواقع، تبعا للبنك الإفريقي للتنمية، استأثرت دول جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 85 في المئة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية المغربية في العام 2018، والتبادل الإفريقي في ازدياد أيضا، إذ ارتفع ب 68 في المئة بين العامين 2008 و2018 فيما ازدادت الصادرات المغربية إلى غرب إفريقيا ثلاثة أضعاف في الفترة عينها، وعلاوة على تعزيز اقتصاد المملكة وتنويع قاعدة حلفائها، ستعود صلات المغرب بدول جنوب الصحراء الكبرى بالمزيد من النفع على علاقتها مع الاتحاد الأوروبي عبر تعزيز التبادل التجاري بين المغرب والاتحاد الأوروبي وإفريقيا³.

يتخذ المغرب سياسة إفريقية فعالة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف تعتمد على إمكانيات إفريقيا الكثيرة والمتنوعة، والتي تجعل منها قارة المستقبل. رغم ما تعانيه الدول الإفريقية من تخلف وفقر، فإن إفريقيا وجه آخر مشرق ويبعث على أمل كبير في انبعاثها. فمن ضمن الاقتصاديات العشرين الأكثر نموا في العالم توجد إحدى عشرة منها في إفريقيا وحدها، وتجاوز معدل النمو السنوي في القارة

² « HM the king delivers speech to nation on 44th anniversary of green march. » Agence Marocaine de presse, <https://www.mapnews.ma/en/discours-messages-sur-le-roi/hm-king-delivers-speech-to-nation-on-44th-anniversary-of-green-march>.

³ ياسمين أبو الزهور، "التقدم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس" موجز السياسة/ يوليو 2020 منشورات مركز بروكنجز الدوحة.

¹ عبد الله العروي، علاقات المغرب بإفريقيا: ملاحظات أولية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1997، ص 7.

السمراء % 5,4 بين سنتي 2000 و 2010، ورغم عدم استقرار هذا النمو بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية والأزمات السياسية في بعض دول إفريقيا، التي أدت إلى تباطؤ نسبي في النمو، فإنه سيحافظ خلال السنوات القادمة على مستوى نمو متوسط لا يقل عن % 3,4. ويوجد في القارة السمراء أكثر من مليار ومائتين مليون مستهلك والذين ينفقون ما يعادل تريليون ونصف دولار، ويتوقع أن يصل الإنفاق الاستهلاكي تريليونين دولار أمريكي في عام 2025. لذلك لم تعد الاقتصاديات الكبرى في العالم وأيضا الاقتصاديات الصاعدة تنظر إلى إفريقيا بكونها قارة المستقبل بما تملكه من إمكانيات للاستثمار والتسويق، وأيضا باعتبارها مصدر للموارد الطبيعية والفلاحية المتنوعة، حيث توجد في إفريقيا 60 % من الأراضي غير المزروعة في العالم، وتحتوي على أكثر من 30 % من الاحتياط العالمي للمعادن، و 10% من الاحتياط العالمي من النفط.¹ جميع هذه المؤشرات تضع أمامنا الجوانب المشرفة للقارة الإفريقية وتغري المتمعن في الواقع الاقتصادي الإفريقي للاستثمار في القارة الإفريقية وتفسر لنا أحقية المغرب في استرجاع مكانته في القارة السمراء.

ثانيا: واقع التعاون الجبائي المغربي الإفريقي

تستند الاستراتيجية المغربية في إفريقيا على تعاون مالي متطور ومستمر يركز على تدخلات الوكالة المغربية للتعاون الدولي، وعلى تعزيز

الانفتاح التجاري (أبرم المغرب 14 اتفاقية من نوع الدولة الأكثر رعاية و 6 اتفاقيات تجارية وجمركية) بالإضافة لتشجيع الاستثمارات من وإلى إفريقيا (18 اتفاقا ثنائيا لحماية وتشجيع الاستثمار و 9 اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي).² ويتجلى كذلك هذا التعاون من خلال إلغاء ديون الدول الإفريقية الأقل نموا. كما يسعى المغرب من خلال هذه الاستراتيجية إلى بلورة نموذج على مستوى التعاون جنوب جنوب قوامه تبادل المصالح والتجار، بعيدا عن كل أشكال الهيمنة والاستغلال.

إن المغرب وبدعم من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، جعل من التعاون جنوب - جنوب، رافعة استراتيجية لسياسته الخارجية، وكرسه في الدستور ضمن ثوابت دبلوماسيته. حيث أن المغرب ملتزم في مجال التعاون جنوب - جنوب بشكل فعلي، وفي إطار رؤية ملكية استراتيجية وشاملة، تقوم على تعزيز القدرات في ميدان التنمية البشرية، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار، ودعم التكامل الاقتصادي الجهوي والإقليمي وحتى القاري.

وتعتبر الشراكة بين المملكة المغربية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أحد أهم خطوات المغرب من أجل تعزيز الشراكة والتعاون في مجالات تروم تقوية النمو الاقتصادي والرفع من التنافسية وتكريس الاندماج الاجتماعي والدفع بالتنمية الترابية والحكامة العمومية، عبر العمل على تبني المزيد من الممارسات الفضلى المعتمدة

¹ سعيد الصديقي، " السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا" منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص 6.

² مجلة المالية، وزارة الاقتصاد والمالية المغرب، العدد 28، غشت 2015، ص 3.

من طرف المنظمة في مجالات من قبيل الحكامة العمومية والشفافية الضريبية ومحاربة الفساد وتشجيع الاستثمار والتنمية الترابية.

بعد استقلال العديد من البلدان الإفريقية ومنذ ستينات القرن الماضي، أحدث المغرب شبكة كبيرة من التعاون الثنائي مع هذه الدول وذلك من خلال وضع إطار تنظيمي ملائم حيث تخضع العلاقات الاقتصادية بين الدول الإفريقية والمغرب لإطار قانوني متكون مما يزيد عن 500 اتفاقية تعاون، تتميز بمشاركة القطاع الخاص في المبادرات الحكومية المختلفة.

وقع المغرب على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع عدد كبير من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء تهم الجانب التجاري والاستثمار، وتأخذ شكل اتفاقيات التجارة، أو اتفاقيات لتعزيز وحماية الاستثمارات، أو اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي، وتعتبر الاتفاقيات الجبائية أداة قانونية فعالة، ليس فقط لتفادي الازدواج الضريبي على المستوى الدولي، وإنما أيضا لمكافحة التهرب والغش الضريبي الدولي، من خلال تبادل المعلومات الضريبية حول المكلفين بين الدول المتعاقدة، والمساعدة المتبادلة في تحصيل الضرائب.¹

يقدم المغرب أوراقا جد رابحة لإفريقيا، خاصة أنه يعتمد سياسة التعاون مع بلدان القارة بمنطق راجح-راجح، قائم على تحقيق المصالح المشتركة، حيث ولم يتوقف انفتاح المغرب نحو دول إفريقية على إبرام اتفاقيات مع الدول

فقط، حيث بات القطاع الخاص المغربي حاضرا بقوة في القارة السمراء. إذ اشترى بنك "التجاري وفا بنك" (أحد أكبر البنوك المغربية الخاصة) "كوجي بنك" الرواندي، أحد أكبر المصارف في هذا البلد الإفريقي. فيما وقع "المكتب الشريف للفوسفات" (شركة حكومية) اتفاقية بـ 3.7 مليارات دولار مع إثيوبيا لبناء أكبر مصنع لإنتاج الأسمدة في القارة.

وفي 2016، عزز المغرب موقعه كأول مستثمر إفريقي في القارة، حسب وكالة الأخبار الاقتصادية "إيكوفين"، بقيمة 5 مليارات دولار و22 مشروعا. إن المغرب يسعى ليقدم نموذج القوة الناعمة في قارة إفريقيا، ليس فقط بخصوص القضايا ذات الطبيعة السياسية والاستراتيجية، بل حتى ما يتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب" حيث تتواجد حاليا بإفريقيا أكثر من 1000 مقبولة مغربية، استثمرت ما بين 2008 و2015، ما مجموعه 2.2 مليار دولار أمريكي، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.²

ولكن تبقى المجهودات التي يبذلها المغرب محدودة في إطار التعاون الجبائي الإفريقي المغربي، ما يستوجب إعادة النظر في أدوات السياسة الضريبية من خلال إدخال مفهوم التنسيق الضريبي بين الدول. فما هو مفهوم التنسيق الضريبي وما مدى فعاليته في تقوية

² محمد بندريس، "المغرب يعول على تعاون اقتصادي مع دول إفريقيا لتطوير علاقاته" مقال منشور بصحيفة الأناضول الإلكترونية <https://www.aa.com.tr/ar/2018/03/08>

¹ صباح نعوش، المالية العامة ومالية الدول النامية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1983 ص 197.

التعاون الجبائي بين الدول. هذا ما سنتطرق له في المحور الثاني.

المحور الثاني: التنسيق الضريبي بين المغرب ودول افريقيا المبررات والآمال

إن نجاح عملية التكامل الاقتصادي المغربي الافريقي تعتمد على إحدى أهم أدوات هذا المشروع ألا وهو التنسيق الضريبي، سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لمفهوم التنسيق الضريبي وواقع ومستقبل التنسيق الضريبي بين المغرب ودول افريقيا.

أولاً: مفهوم التنسيق الضريبي ومبرراته

ينقسم مفهوم التنسيق الضريبي من الناحية اللغوية إلى شقين المفهوم الأول يتعلق بعملية التنسيق، أما الشق الثاني فيتعلق بالجانب الضريبي، فمصطلح " التنسيق " يعني في القواميس الإنجليزية التناغم والانسجام أو التوافق أما في القواميس العربية فيعني التنظيم،¹ أما الشق الثاني والمتعلق بالضرائب فهي كل مبلغ مالي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل نفقات الدولة. أما المفهوم الاقتصادي للتنسيق الضريبي فيعني بأنه تلك العملية التي تستهدف إزالة أهم أوجه الخلاف بين النظم والتشريعات الضريبية المختلفة، بحيث تصبح بذلك متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية كقواعد تحديد الواقعة المنشئة

للضريبة، وشروط منح الإعفاءات الضريبية ومعدلات وأسعار الضرائب.²

كما يقصد بالتنسيق الضريبي ذلك المسار من المشاورات الموجودة بين دول أعضاء في تكتل إقليمي (الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الافريقي....) حول طرق تنظيم أنظمتها الضريبية بشكل متماثل ومنسجمة فيما بينها. كما يمكن اعتبار التنسيق الضريبي مجموع التغيرات التي يتم إحداثها في النظام الضريبي لدولة معينة بحسب مستوى وأهداف علاقاتها المتكاملة مع غيرها من الدول بعد التشاور مع هذه الدول.³

ويهدف التنسيق الضريبي إلى:⁴

1. تعديل جزئي وتدرجي للأنظمة الضريبية الوطنية المختلفة، وذلك في ضوء اختلاف الهياكل والأعباء الضريبية، واختلاف توزيع هذه الأعباء بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة.
2. يساوي التنسيق الضريبي الأعباء الضريبية بين الدول الأعضاء، وعلى تحقيق العدالة الضريبية بين الخاضعين للضريبة وتجنب الازدواج الضريبي.
3. إزالة كافة العقبات والحواجز الضريبية التي يمكن أن تحد من المنافسة بين الدول.

² نفس المرجع

³ محمد عباس محرز "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2 ص 9.

⁴ عزوز علي، عيادي عبد القادر، "الحوكمة الضريبية كمدخل لتفعيل التنسيق الضريبي العربي" مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلد 23 العدد 01 السنة 2020 صفحة 642.

¹ عزوز علي، عيادي عبد القادر، "الحوكمة الضريبية كمدخل لتفعيل التنسيق الضريبي العربي" مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلد 23 العدد 01 السنة 2020 صفحة 641.

2. معيار قواعد وبنود التنسيق: ويشمل التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار نوعين:

- التنسيق الضريبي ذو البنود الثابتة: ويمثل الاتفاقية الموقعة بين عدد من الدول لتقريب الأنظمة الضريبية وإزالة جوانب الاختلاف بينها وتكون مواد وقواعد التعاقد ثابتة.

- التنسيق الضريبي ذو البنود المتغيرة: وهو التنسيق الذي تكون مواده وقواعده قابلة لإعادة الصياغة وفقا للأحداث الاقتصادية، حيث يتم سنويا التفاوض على بنود الاتفاقية بين الأطراف المتعاقدة.

3. معيار الإطار المحدد لعملية التنسيق الضريبي: ويصنف حسب التعديلات التي تطرأ على المعاملات الضريبية إلى:

- التنسيق الضريبي محدود النطاق (جزئي): وهو ذلك التنسيق الذي يتم التركيز فيه على ضريبة محددة أو إجراء جزئي لمعاملة ضريبية محددة من أجل تحقيق هدف محدد، مثال ذلك إذا كان الغرض من التنسيق زيادة حجم الاستثمارات فإن التركيز في هذه الحالة يكون على منح مزايا وإعفاءات ضريبية للاستثمار الوافد، أو وضع اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بما يساعد على زيادة الاستثمارات.

4. تحسين الناتج الاستثماري من أجل توطين رأس المال المحلي وكذلك تنمية الاستثمارات الدولية.

5. تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول عن طريق إلغاء الحواجز الضريبية، كالازدواج الضريبي، أو تحقيق حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال من خلال تشابه أو تقارب الأنظمة والقواعد الفنية في الدول الأعضاء.

6. يعد التنسيق الضريبي أحد الوسائل الموجهة للإصلاح الضريبي المرغوب فيه في الدول الأعضاء. وأحد أهم وسائل تنسيق السياسات النقدية وله علاقة وثيقة بالتعاون المالي بين الدول الأعضاء.

أنواع التنسيق الضريبي:

يمكن تصنيف التنسيق الضريبي وفقا للمعايير التالية:¹

1. معيار الزمن: يصنف التنسيق الضريبي حسب هذا المعيار إلى:

- تنسيق ضريبي مؤقت: ويكون لفترة زمنية محددة 3 أو 5 أو 10 سنوات على أقصى تقدير.
- تنسيق ضريبي دائم: ويكون لفترات طويلة نسبيا تفوق 10 سنوات.

¹ بن يحيى ناجي " التنسيق الضريبي " محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور، الجلفة- الجزائر-السنة الجامعية 2020/2019 ص 3.

● التنسيق الضريبي الشامل (الكلي): ويتم فيه وضع برنامج شامل يتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها العمل على تنسيق مختلف المعاملات الضريبية وعادة ما تتضمن الضرائب بمختلف أنواعها، زيادة على مواءمة السياسات المالية والنقدية بدرجات متعددة.

فإلى أي حد يتوافق التعاون المغربي الإفريقي ومبادئ التنسيق الضريبي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال الفقرة الثانية من هذا المحور.

ثانيا: مظاهر التنسيق الضريبي المغربي - الإفريقي

إن ممارسة الدول لسيادتها الضريبية يعطي للدولة الحرية في فرض ما تشاء من ضرائب على رعاياها، وقد أدى الاختلاف والتباين في الأنظمة الضريبية بين الدول بالملكفين ذوي النشاط الدولي إلى تحمل أعباء ضريبية لأكثر من مرة، وإلى استغلالهم لهذا التباين لتهريبهم من دفع الضرائب، وعلى هذا الأساس تظهر أهمية التنسيق الضريبي الذي يتطلب جملة من الأدوات والمتطلبات، وعليه فإن توفر أجهزة وآليات لعملية التنسيق الضريبي يعد أمرا ضروريا وهذا بهدف التحضير لعملية التنسيق والإسراع في تجسيده، وتتمثل هذه الآليات في هياكل ومؤسسات ضريبية، خطط عمل وعقود

قانونية هدفها الأساسي الترجمة العملية لمخطط التنسيق الضريبي¹.

وتعتبر الاتفاقيات الضريبية كآلية أساسية للتنسيق الضريبي: كما تعرف الاتفاقية الضريبية بأنها العقد الممضي بين دولتين أو أكثر يدور موضوعها حول أمور ضريبية بحيث تهدف هذه الاتفاقية إلى تفادي الازدواج الضريبي ومكافحة الغش والتهرب الضريبي وإرساء قواعد التعاون في ميدان الضرائب، وبصفة عامة فإن الاتفاقية الضريبية تعرب عن إرادة كل طرف في السعي لإحقيق مبادئ العدالة والمساواة في فرض الضريبة من أجل تفادي الآثار السلبية لكل من الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي، والعمل على ترقية وتشجيع الاستثمارات.²

حققت الدبلوماسية المغربية نتائج إيجابية بتطويرها وتفعيلها علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الأسواق الإفريقية، أهله ليكون أول مستثمر في غرب إفريقيا وثاني مستمر بالقارة وثاني مصدر لدولها،³ وساهمت الدبلوماسية الملكية بزيارات ملكية لدول عدة منذ توليته للعهد، وبدبلوماسية اقتصادية (توطرها العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم والتعاون) كإطار لاستراتيجية

¹ عزوز علي، "البيات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، صفحة 61.

² عيسى إسماعيل، «القانون الجبائي الدولي»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، 2004، ص: 102.

³ محسن الندوي، "الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية" مجلة العلوم السياسية والقانون،

العدد الثاني مارس 2017، شوه في 2021/06/07 في

<https://democraticac.de>

مغربية لتعزيز علاقاته بالعمق الإفريقي لجنوب الصحراء، وترسيخ علاقات اقتصادية وتجارية ممتدة وتوفير مناخ إيجابي للمستثمرين.

وفي سياق متصل، تعددت الاتفاقيات التجارية بين ثلاثة أنواع: اتفاقيات تقليدية مبنية على شرط الدولة الأكثر تفضيلا، الاتفاقيات التجارية التفضيلية وأخيرا الاتفاقيات المتعلقة بالأفضليات التجارية:¹

- الاتفاقيات التقليدية المبنية على شرط الأكثر تفضيلا: اتفاقيات ثنائية همت أكثر من 14 دولة إفريقية.
- الاتفاقيات التجارية التفضيلية: تمنح امتيازات جمركية متبادلة لبعض المنتجات أو امتيازات ضريبية وفق قاعدة النقل المباشر.
- الاتفاقيات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية: جاء من أجل تعزيز التعاون جنوب جنوب، كأداة أحدثت منذ سنة 1988 لتشجيع المبادلات بين البلدان السائرة في طريق النمو على أساس متبادل.

وفيما يخص مجال الاستثمارات ، ومن أجل تعزيز التعاون جنوب - جنوب، فقد أبرم المغرب عدة اتفاقيات مرتبطة بالاستثمار مع البلدان الإفريقية وتشمل اتفاقيات تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات وعدم الازدواج الضريبي،

وفيما يخص تشجيع وحماية الاستثمارات ، وقع أكثر من 25 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات من أصل 71 اتفاقية و 26 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي من أصل 63 اتفاقية، سياسة المغرب الإفريقية تقوم على تداخل عناصر وأبعاد اقتصادية ودينية وسياسية وثقافية في هذه العلاقات مع ترجيح كفة الاقتصادي في ارتباط بالجانب التنموي والأمني.

هذه الدينامية الجديدة انطلقت منذ وصول الملك محمد السادس للحكم، وتعززت بزيارات ملكية لدول القارة والمشاريع التي تترجم علاقات الأخوة والتضامن، بشراكات استراتيجية والتي مهد لها بمبادرة إلغاء جميع ديون الدول الإفريقية الأقل نمو في قمة إفريقيا أوروبا بالقاهرة أبريل 2000 ، كما بادر إلى الإعفاء الكلي من رسوم الواردات لقائمة منتجات 34 بلد إفريقي أقل نمو منذ يناير 2001 ، وكانت هذه المبادرات من أجل تعزيز التكامل والتعاون التجاري والاقتصادي.

ويعتبر التكامل والتعاون التجاري والاقتصادي الناجح نتيجة للتنسيق الضريبي الجيد والمدروس، ومن خلال سعي المغرب الدائم لتطوير علاقاته التجارية والاقتصادية مع دول إفريقيا، فهو بذلك يسير على طريق الاندماج الاقتصادي مع الدول الإفريقية حيث عقد مجموعة من الاتفاقيات الجبائية في إطار التنسيق الضريبي.

¹نورة الحفيان، أحمد صليحي، "الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية الإفريقية" دراسات سياسية 14 سبتمبر 2018، المعهد المصري للدراسات صفحة 5 شوهد في www.eipss-eg.org

ومن أبرز الاتفاقيات التي عقدها المغرب كانت اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي مع دول إفريقيا وهي كالتالي:¹

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المغرب-غينيا عقدت يوم 3 مارس 2014 ودخلت حيز التنفيذ 15 يناير 2016.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المغرب-سنغال عقدت يوم 1 مارس 2002 ودخلت حيز التنفيذ 19 ماي 2006.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المغرب-الكوديفوار عقدت يوم 20 يوليو 2006 ودخلت حيز التنفيذ 7 مارس 2016.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المغرب-الغابون عقدت يوم 3 غشت 1999 ودخلت حيز التنفيذ 16 ماي 2008.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المغرب-مالي عقدت يوم 20 فبراير 2014 ودخلت حيز التنفيذ 3 غشت 2016.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المغرب وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 لتجنب الازدواج

الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي الموقعة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر بآنتناناريفو في 21 نوفمبر 2016 لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

إن المتمعن في وضع العلاقات المغربية الإفريقية وخصوصا الاتفاقيات الجبائية التي تروم تجنب الازدواج الضريبي وتنسيق الجبايات الوطنية المغربية مع متطلبات السوق الإفريقية، يستشف المجهود الجبار الذي تبذله المملكة المغربية في سعيها لتحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري مع دول القارة الإفريقية.

خاتمة

من خلال دراسة واقع التنسيق الضريبي المغربي الإفريقي نجد أن المغرب لم يصل بعد لوضعية التكامل الاقتصادي والتجاري المغربي-الإفريقي، غير أن السعي المتواصل والجاد لدولة المغرب لإبرام اتفاقيات تعاون بالقارة والذي يبرز بشكل واضح من خلال الانتعاش الملحوظ لحجم التبادلات التجارية، وعليه فإن مقارنة المغرب لتعزيز التنسيق الضريبي بين دول القارة الإفريقية، عبر إطار تشريعي وقانوني تشكل خطوة أولى من مسيرة لازالت طويلة. حيث إن

¹ معطيات تم استخراجها من موقع المديرية العامة للضرائب، الاتفاقيات الجبائية الدولية،

<https://www.tax.gov.ma/wps/portal/DGI/Documentation-fiscale/Conventions-internationales>

التنسيق الضريبي يعتبر خطوة أساسية وهامة في
سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين المغرب
ودول الاتحاد الإفريقي وفرصة لتعزيز العلاقات
بينهما.

الهوامش:

1. نورة الحفيان، أحمد صليحي، "الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية الإفريقية" دراسات سياسية 14 سبتمبر 2018، المعهد المصري للدراسات شوهد في www.eipss-eg.org.
2. عزوز علي، عيادي عبد القادر، "الحوكمة الضريبية كمدخل لتفعيل التنسيق الضريبي العربي" مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلد 23 العدد 01 السنة 2020 صفحة 640.
3. عبد الله العروي، علاقات المغرب بإفريقيا: ملاحظات أولية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1997، ص 7.
- « HM the king delivers speech to nation on 44th anniversary of green march. » Agence Marocaine de presse,
vu dans le site https://www.mapnews.ma/en/discours-messages-sur-le_roi/hm-king_delivers_speech_to_nation_on_44th_anniversary_of_green_march.
4. ياسمين أبو الزهور، "التقدم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس" موجز السياسة/ يوليو 2020 منشورات مركز بروكنجز الدوحة.
5. سعيد الصديقي، " السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا" منشورات المعهد المغربي لتحليل السياسات، أبريل 2018، ص 6.
6. مجلة المالية، وزارة الاقتصاد والمالية المغرب، العدد 28، غشت 2015، ص 3.
7. صباح نعوش، المالية العامة ومالية الدول النامية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1983 ص 197.
8. عزوز علي، عيادي عبد القادر، "الحوكمة الضريبية كمدخل لتفعيل التنسيق الضريبي العربي" مجلة معهد العلوم الاقتصادية/ المجلد 23 العدد 01 السنة 2020 صفحة 641.
9. محمد عباس محرز، "التجانس الضريبي في إطار تحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة المغرب العربي" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2 ص 9.
10. بن يحيى ناجي " التنسيق الضريبي " محاضرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة زيان عاشور، الجلفة-الجزائر-السنة الجامعية 2020/2019 ص 3.
11. عزوز علي، "اليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، صفحة 61.

12. عيسى إسماعيل، «القانون الجبائي الدولي» مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة البليدة، 2004، ص:102.
13. نورة الحفيان، أحمد صليحي، "الهواجس الأمنية في الاتفاقيات المغربية الافريقية" دراسات سياسية 14 سبتمبر 2018، المعهد المصري للدراسات صفحة 5 شوهده في موقع www.eipss-eg.org.
14. موقع المديرية العامة للضرائب، الاتفاقيات الجبائية الدولية،-<https://www.tax.gov.ma/wps/portal/DGI/Documentation-fiscale/Conventions-internationales>